الدكتور إبراهيم العساف:

اقتصاد المملكة مستقر

المملكة مستمرة في برنامجها الاستثماري الضخم الذي يضم الأوامر الملكية الكريمة الأخيرة.

أكد معالي وزير المالية، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد، الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، أهمية مؤتمر اليوروموني الذي انعقد تحت عنوان «تنويع مصادر التمويل» بوصفه موضوعًا مهمًا في وقت لم يخرج الاقتصاد العالمي تمامًا من آثار الأزمة المالية نتيجة لتأثر القطاعات المالية بالأزمة، مشيرًا إلى توقع صندوق النقد الدولي بأن التعافي الاقتصادي العالمي يفتقر إلى التوازن حيث إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يتسم بالبطء مقابل نمو أقوى في بلدان الاقتصادات الناشئة وما يصاحبه من ضغوط تضخمية محتملة.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها خلال افتتاحه لمؤتمر اليوروموني الذي نظمته وزارة المالية بالتعاون مع مؤسسة اليوروموني للمستثمر الدولي، والذي انعقد أخيرًا في مدينة الرياض.

وأوضح معاليه أن التحديات التي تواجه الاقتصادات الكبيرة تختلف عنها في الاقتصادات الناشئة ، مؤكدًا أهمية تحقيق الضبط اللازم للمالية العامة في الاقتصادات المتقدمة لضمان استمرار التعافي الاقتصادي العالمي، فيما يتعين على الاقتصادات الناشئة زيادة الاعتماد على الطلب المحلي واتخاذ السياسات اللازمة للحد من الضغوط التضخمية.

ويعد الوضع المالي والاقتصادي للمملكة مستقرًا، ولله الحمد، ولم يتم رصد أي تحركات مالية غير طبيعية على الرغم مما تمر به المنطقة من أحداث غير مسبوقة، كما أن المملكة مستمرة في برنامجها الاستثماري الضخم ومن ذلك ما أقر من إنفاق استثماري في ميزانية العام الجاري الذي بلغ ٢٦٥ مليار ريال مع استمرار الاهتمام بالتنمية البشرية والسعي الحثيث لتسهيل أداء الأعمال وخفض تكاليف النشاط الاقتصادي.وسيتجاوز الإنفاق الفعلي ما قدر في الميزانية نتيجة للأوامر الملكية الكريمة التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، بمناسبة عودته سالمًا معافى إلى أرض الوطن.

وروعي في الأوامر الملكية الاهتمام الدائم من خادم الحرمين الشريفين بالفئات الأكثر حاجة في المجتمع من إسكان وإقراض ميسر ورعاية اجتماعية تمثلت في حزمة كبيرة ومهمة من الدعم للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع. كما تم إدخال إعانة مؤقتة للعاطلين عن العمل، لأول مرة، بما يسهم في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي. وتوقع معالي وزير المالية أن يكون للإنفاق المرتبط بالأوامر الملكية أثر إيجابي إضافي في النشاط الاقتصادي المحلي ومن ثم النمو لهذا العام وللأعوام المقبلة.

وأسهمت السياسة الاقتصادية الكلية المالية والنقدية التي اتبعتها المملكة خلال السنوات الماضية في توفير الحيز المالي الملائم لاتخاذ إجراءات قوية في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وحافظت على متانة القطاع المصرفي وسلامته، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي، وهي التقديرات غير الرسمية للمملكة، إلى تحقيق نمو اقتصادي هذا العام يبلغ ٥ , ٧٪.

وبيّن معاليه أن تقديرات الصندوق متفائلة حول متوسط الناتج المحلي الذي ستحققه المملكة خلال العام الحالي، حيث من المتوقع أن يكون أكثر من متوسطه في العام الماضي، ولكنه أقل من توقعات الصندوق وفي نهاية الأمر هي مجرد تخمينات. وتركز وزارة المالية على مشروعات الإسكان ولديها فريق يعمل بهذا الخصوص، وسيبدأ العمل فيها حال الانتهاء من المناقصات.

وزير المالية: تقديرات صندوق النقد الدولي حول متوسط الناتج المحلي الذي ستحققه المملكة خلال العام الحالي متفائلة، ومن المتوقع أن تكون أكثر من متوسطه في العام الماضي

المحافظ: المؤسسة العامة للتقاعد تعمل على تنويع استثماراتها، وتعزيز الداخلية منها بفضل البيئة الاقتصادية السعودية المستقرة

وتلعب الصناديق الحكومية دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الحكومية والخاصة، في وقت أسهمت فيه حزمة الأوامر التنموية السامية التي صدرت هذا العام في رفع رؤوس أموال بعض الصناديق، ما أتاح لها توفير المزيد من فرص التمويل للمشروعات.

وأرجع معالي وزير المالية أهمية المؤتمر إلى الخروج بأفكار تمكن من التعرف على آليات التمويل الممكنة والتحديات التي قد تواجه تطويرها، خصوصًا في ظل وجود البرنامج الإنفاقي والاستثماري الضخم الذي يتجاوز الجانب الحكومي ويشمل مشروعات ضخمة للقطاع الخاص بما يؤكد أهمية تنويع مصادر التمويل من خلال تطوير آليات ووسائل مبتكرة، إضافة إلى بحث المؤتمر قضية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها محركًا مهمًا للنمو وتوفير فرص العمل.

المؤسسة العامة للتقاعد

من جانب آخر، أوضح معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، أن الاستثمارات الخارجية للمؤسسة تدخل في إطار تنويع مصادر الاستثمار الذي تنتهجه، والتركيز على القطاعات المحددة، لافتًا إلى أن الاستثمارات الداخلية للمؤسسة تتجاوز الخارجية.

وأشار معاليه خلال مشاركته في فعاليات مؤتمر يورومني أن سياسة التنويع هي نهج تحرص عليه المؤسسة العامة للتقاعد في تنويع استثماراتها التي تديرها محليًا وخارجيًا، مع تأكيد محاولة زيادة الاستثمارات الداخلية في ظل تميز البيئة الاقتصادية السعودية بالاستقرار وتوافر الفرص، حيث تستثمر المؤسسة ما يقرب من ٧٠٪ من أموالها، منها ٥٣٪ من الاستثمارات بالسوق المحلية، و٤٧٪ استثمارات خارجية، تتركز في آسيا وأوروبا والأسواق الناشئة. وبلغ العائد على الاستثمارات الرأسمالية للمؤسسة ٨٪ في ٢٠١٠، وهو جيد جدًا ولا سيما في ظل الظروف الراهنة.

واستثمرت المؤسسة في تطوير مركز الملك عبدالله المالي، حيث انتهت المرحلة الأولى من المشروع ببناء ١٦ برجًا، فيما يتوقع إنهاء باقي المراحل بحلول شهر نوفمبر من عام ٢٠١٢ باستثمار يبلغ ٨٢ مليار ريال، كما وقعت المؤسسة مذكرات تفاهم مع بعض المستأجرين، وتعمل حاليًا على وضع سياسات للتسعير والعقود في المركز المالي لتكون المؤسسة جاهزة للبدء في عملية التأجير في العام المقبل.

ونجحت المؤسسة العامة للتقاعد في استثماراتها من خلال السوق المالية ومحفظتها العقارية، حيث سبق للمؤسسة إطلاق برنامج للمساعدة في تملك المساكن أطلقت عليه اسم «مساكن»، الذي بدأ يحقق النجاح المطلوب.

اليورومني

وشارك في المؤتمر نحو ١٠٠٠ شخصية من حوالي ٤٠ دولة، بما يشير إلى تمتع المملكة بقوة وحضور اقتصادي فاعل على المستوى الدولي.

وناقش الخبراء العديد من الموضوعات ومنها أنظمة الضرائب، وهيكلة قانون للإفلاس، وكيفية توفير مصادر بديلة لرؤوس الأموال، والتحديات التي تقف أمام هذا المسعى، وتحفيز إصدار الصكوك والسندات كوسيلة مثالية للشركات والمؤسسات الكبرى، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة من حزمة القرارات التنموية التي أعلنت عنها الحكومة أخيرًا، إضافة إلى مناقشة سبل وضع مختلف احتياجات المستفيدين ومتطلباتهم من التمويل من القطاع العام والبنوك والمشاريع والشركات الاستثمارية، وذلك تحت إشراف جهة رقابية واحدة.

كما بحث الخبراء تأثير التمويل الدولي في توجه المملكة وفي طبيعة المشاريع المنفذة فيها، واستراتيجيات القطاع العام المعتمدة على تمويل مشاريع البنية التحتية ومدى فاعليتها، وتأثيرات سعر النفط في الخطط التنموية والتمويلية للمملكة، والتمويل المصرفي: من يقرض المقرضين؟

وتناول الخبراء أهمية الارتقاء برؤوس أموال البنوك السعودية إلى المعايير العالمية، مع تأكيد أفضليتها وسمعتها وصورتها على مستوى المنطقة والعالم. كما تمت مناقشة الدورة الاقتصادية العظمى للسلع في السعودية، والتوجهات الرئيسة في مجال السلع الأساسية وأنماط العرض والطلب على هذه السلع، ومدة الدورة الاقتصادية لها.

كما استعرض المؤتمرون موضوعات الخصخصة، وهل تكون بديلاً للدعم الحكومي، والشركات الكبرى، وتمويل القطاع الخاص، والمخاطر والعوائد الاستثمارية الدولية، وتمويل الأسهم، إضافة إلى تمويل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتمويل العقاري وحرب العملات.

وناقشت ورش العمل تمويل مشاريع البنية التحتية، والتركيز على المياه، والصرف الصحي في السعودية، ومستقبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المياه والصرف الصحي والدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك السعودية والعالمية في تمويل المشاريع المقبلة، كما أجاب المشاركون عن تساؤلات حول أهم الاستثمارات الأساسية، ومشاريع التوسع، وبرامج الخصخصة المتوقعة على المدين القصير والمتوسط.■

جناح المؤسسة بالمعرض المصاحب لمؤتمر اليورومني

> تلعب الصناديق الحكومية دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الحكومية والخاصة

تنظيم المجتمع المدني ودور المتقاعدين

د.محمد عبدالله الخازم
أكاديمي وكاتب صحفي

قادت الثورة الصناعية في بداية القرن إلى التزام الدول بتقديم الخدمات للمواطن وعنايتها ببناء المدارس والمراكز الطبية والجامعات، والمراكز الاجتماعية، والمواصلات والاتصالات، وغيرها. ولكن في زمن العولمة والثورة التقنية والمعلوماتية وما بعد الثورة الصناعية أصبح التوجه هو تخلي الدول عن تلك المهمة بالتنازل للقطاع الخاص ليقدم الخدمات نيابة عن الدولة، واكتفاء الدولة بدور المنظم والمشرع، وقد أدى ذلك، من وجهة النظر الإدارية، إلى إيجابيات كبيرة أهمها تحسين الإدارة وتطوير نوعية الخدمات وكفاءتها. ولكن في الجانب الاجتماعي يأتي ذلك أحيانًا على حساب العدالة الاجتماعية في المساواة في تقديم تلك الخدمات، فبدلاً من أن يتساوى الجميع في فرص التعليم أصبح الغني يحصل على فرص تعليم أفضل من تلك التي يحصل عليها الفقير، وأصبحت المادة تلعب دورًا في نوعية الخدمة التي يتلقاها الفرد... إلخ. التحدي يكمن في كيفية تمكن النظام الرسمي من القيام بكل أدوار الرقابة والتنظيم على مؤسسات القطاع الأهلي أو الخاص، المحلي والدولي وفي الوقت نفسه ضمان عدم ظلم أرباب مؤسسات القطاع الخاص للمستفيد من خدماتها، أو العامل لديها؟ الخشية هي أن تظلم فئة قليلة قادرة ومتمكنة الفئات الكبيرة الأخرى بسبب المطامع الاقتصادية والتجارية، بمعنى آخر يكون السؤال هو: كيف تتمكن الحكومات من سد الثغرات الناتجة عن اقتصاد السوق الحر والخصخصة، وخصوصًا في جانبها الاجتماعي؟

الإجابة تأتي عبر تكوين مؤسسات المجتمع المدني، بمعناه الحديث الذي يتجاوز المجتمع الأولي «الحي، القرية، القبيلة، المدينة، المنطقة... إلخ» بحيث يصبح لدينا:

أولاً: الدولة أو النظام الرسمي، الذي يفترض أن تتحول أدواره من الناحية التنفيذية لتقديم الخدمة المباشرة إلى الناحية التنظيمية والتشريعية، قدر الإمكان، عبر آليات التخصيص الممكنة، وفق إطار قانوني وتنظيمي يسمح بالتنافس وفق طرق مشروعة ومنظمة غير محتكرة وغير مضرة بالصحة العامة وصحة المناخ والبيئة... إلخ

ثانيًا: القطاع الخاص المعني بالتنفيذ لمختلف الخدمات.

ثالثًا: مؤسسات المجتمع المدني الحديثة المتمثلة في الاتحادات والجمعيات والمنظمات والنقابات الأهلية المهنية والتطوعية والمتخصصة وذات النفع العام، والتي تلعب دورًا كبيرًا في ضبط الأداء وحفظ حقوق العاملين في المهن، عبر تبني الآليات التي تدفع نحو التجاوب مع المتطلبات التي ينشدها المواطن والعامل والمهني والمتخصص والمهتم... إلخ.

تلك هي صورة المجتمع المدني التي تحفظ التوازن بين الرسمي والخاص، وبين الكسب الذي ينشده التاجر والحقوق التي ينشدها المستفيد من الخدمة، والتي تتكون من خلالها ثلاثة أطراف فاعلة في عملية التنمية: الدولة أو القطاع الحكومي القطاع المنظم، القطاع الخاص المنفذ، وقطاع المجتمع المدني الفاعل في متابعة حقوق الأفراد والمهن والبيئة. طبعًا مع عدم الإخلال بالمكونات الرئيسة للسلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية.

المتقاعدون هم من أنهوا خدماتهم الوظيفية أو ارتباطاتهم الرسمية، سواء في الدولة أو القطاع الخاص، لكن طاقاتهم لم تنته وخبراتهم أصبحت ثروات يجب أن يستفاد منها، فأين موقعهم ضمن المكونات الثلاثة أعلاه؟

بالتأكيد المكان الأنسب لهم هو ضمن الفئة الثالثة، مؤسسات المجتمع المدني، لذلك نحن بحاجة إلى دعمهم وتشجيعهم للانخراط في تكوين تلك المؤسسات والعمل بها وفق قدراتهم الجسدية. المتقاعدون والمتقاعدات هم منبع الخبرة الذي يقود الجمعيات التطوعية، وهم النموذج الذي يسهم في تطور مؤسسات المجتمع المدني، فهل نود أن نرى مزيدًا منهم يحتلون مكانهم المرموق في مختلف مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات التي تعنى بخدماتهم المختلفة.